مجلس الأمن

Distr.: General
26 July 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم البيان المرفق المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي تلقيته من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، بخصوص القرار الصادر بشأن الحالة في ليبيا عن الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في مالابو يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١، (انظر المرفق).

وأرفق طيه أيضا الوثيقة المتضمنة الاقتراحات الخاصة بوضع اتفاق إطاري بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا، وهي الوثيقة المقدمة من لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المخصصة لليبيا والتي وافق عليها مؤتمر الاتحاد.

وأكون ممتنا للغاية لو عملتم على إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق

أجرى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية السابعة عشرة التي اختتمت لتوها، مداولات مستفيضة بشأن الحالة في ليبيا. وبشكل أخص، وافق المؤتمر على المقترحات الخاصة بوضع اتفاق إطاري بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا، المقدمة من لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى، وذلك في سياق خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي، والأحكام المتصلة بهذه المسألة من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٧٣ (٢٠١١).

وتعتمد المقترحات على محصلة الجلسة التي عقدتها اللجنة المخصصة في بريتوريا في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، والتي خلصت فيها إلى جملة عناصر من بينها الترحيب بالتزام العقيد معمر القذافي بقيام عملية حوار تضم كافة الأطراف ويشارك فيها المجلس الوطني الانتقالي لليبيا، وبقبوله عدم المشاركة في عملية التفاوض. وقد عرضت تلك المقترحات على كل من الحكومة الليبية والمجلس الوطني الانتقالي في مالابو. ويعتزم الاتحاد الأفريقي إجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن في أديس أبابا بين الطرفين الليبيين لمناقشة هذه الاقتراحات، على أن تتولى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي تيسير هذه المفاوضات.

ومع دخول النزاع في ليبيا شهره السادس، مع ما يصحب ذلك من عواقب تمس السكان المدنيين واستتباب الأمن والاستقرار في ذلك البلد وفي المنطقة برمتها على الأجل البعيد، من المهم للغاية أن نكثف الجهود التي نبذلها لتشجيع الطرفين الليبيين على التماس حل سياسي. ونحن على اقتناع بأن المقترحات التي تم التصديق عليها في مالابو توفر أساسا صالحا لإنهاء النزاع الجاري، وكفالة الحماية الفعالة للسكان المدنيين، وبدء عملية سياسية تفسح المجال أمام تحقيق آمال الشعب الليبي المشروعة في الحصول على الديمقراطية وإرساء سيادة القانون والحكم الرشيد والتقيد بحقوق الإنسان.

وأكون في غاية الامتنان لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والوثيقتين المرفقتين بها على أعضاء مجلس الأمن للاطلاع عليها واتخاذ الإجراءات المناسبة. ونحن نتطلع بشدة للحصول على دعمكم الشخصي وعلى دعم مجلس الأمن. ونحن ملتزمون بالعمل معكم ومع مبعوثكم الخاص على نحو وثيق من أجل مساعدة الشعب الليبي في التغلب على التحديات الخطيرة التي يواجهها في الوقت الراهن.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه لكم الشكر على مشاركتكم النشطة في الجهود المبذولة لتعزيز السلام في قارتنا والنهوض بالشراكة المتينة القائمة بالفعل بين منظمتينا.

(توقيع) جان **بينغ**

الضميمة ١

قرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في ليبيا

إن المؤتمر،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المخصصة لليبيا بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها منذ الدورة الاستثنائية التي عقدها مؤتمر الاتحاد في أديس أبابا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١؛

٢ - **يشيد** باللجنة المخصصة وأعضائها لما يبدونه من التزام وتصميم في مباشرة المهمة التي عهد بها إليهم مجلس السلام والأمن في جلسته ٢٦٥، التي عقدت في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، وأعاد المؤتمر تأكيدها في دورته الاستثنائية التي عقدت في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١؛

٣ - **يؤكد من جديد** جميع القرارات التي سبق أن اتخذها الاتحاد بشأن الحالة في ليبيا، واقتناعه بأن الحل السياسي وحده هو الذي سيهيئ المجال أمام تحقيق الآمال المشروعة للشعب الليبي، والحفاظ على وحدة البلد وسلامته الإقليمية. وفي هذا الصدد، **يشدد** المؤتمر على أن خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد، بالصيغة الصادرة عن مجلس السلام والأمن في جلسته ٢٦٥، لا تزال وثيقة هامة وصالحة للتطبيق؛

٤ - **يوافق** على المقترحات المتعلقة بوضع اتفاق إطاري بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا، بالصيغة التي قدمتها اللجنة المخصصة، في سياق خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

٥ - **يطلب** إلى اللجنة المخصصة أن تقدم هذه المقترحات إلى الطرفين الليبيين، وهما حكومة الجماهيرية العربية الليبية والمجلس الوطني الانتقالي، وأن تشركهما في الأمر على ذلك الأساس، بوسائل من بينها عقد مفاوضات مبكرة تحت رعاية الاتحاد والأمم المتحدة، بدعم من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي؛

٦ - **يحث** الطرفين الليبيين على إبداء الإرادة السياسية اللازمة، ووضع المصلحة العليا لبلدهما وشعبهما فوق سائر الاعتبارات، وأن يبديا التعاون اللازم للجنة المخصصة الرفيعة المستوى؛

٧ - **يحث كذلك** شركاء الاتحاد الدوليين، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاؤه والشركاء الثنائيون المعنيون، على تقديم الدعم للمبادرة الأفريقية وللسعي إلى إيجاد حل سياسي، بوصف ذلك السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف المتعلقة بإرساء السلام

والديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، وهي أهداف يعزز كل منها الآخر. **ويشدد** المؤتمر على أن قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) يعترف رسميا بدور الاتحاد، وأن هذا الدور يتماشى تماما مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما يشدد على أن اللجنة المخصصة يمكنها أن تقدم مساهمة فريدة في حل الأزمة الراهنة؛

٨ - **يطلب** إلى اللجنة المخصصة أن تقدم إلى مجلس السلام والأمن وإلى المؤتمر في دورته العادية الثامنة عشرة تقارير منتظمة بشأن الجهود التي تبذلها من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا.

الضميمة ٢

مقترحات مقدمة إلى الطرفين الليبيين فيما يتعلق بوضع اتفاق إطاري بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا

١ - تقترح العناصر التالية في إطار خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع في ليبيا والبيان الصادر عن لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المخصصة لليبيا في الاجتماع الذي عقدته في بريتوريا في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما في ذلك التزام العقيد معمر القذافي بقيام عملية حوار تضم كافة الأطراف ويشارك فيها المجلس الوطني الانتقالي لليبيا، وقبوله بعدم المشاركة في عملية التفاوض، وكذلك قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١).

٢ - والهدف من تلك العناصر هو إنهاء النزاع الجاري وكفالة الحماية الفعالة للسكان المدنيين، بما في ذلك تزويدهم بالدعم الإنساني، وبدء عملية سياسية تفسح المجال أمام تحقيق آمال الشعب الليبي المشروعة في الحصول على الديمقراطية وإرساء سيادة القانون والحكم الرشيد والتقيد بحقوق الإنسان.

الحوار الوطني

٣ - يشرع الطرفان الليبيان فورا، وفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) ولخريطة الطريق التي وضعها الاتحاد، في مفاوضات تتناول المسائل الآتية: الوقف الفوري للأعمال العدائية، والسماح بمهلة لتقديم المساعدات الإنسانية، والأخذ بوقف شامل لإطلاق النار، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتنفيذ الترتيبات المتصلة بعملية الانتقال وبرنامج تحقيق التحول الديمقراطي.

٤ - يعقد الحوار الوطني تحت رعاية لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى والأمم المتحدة، عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام، وبدعم من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي.

وقف إطلاق النار

٥ - دون مساس بمحصلة الحوار الوطني، يستلزم وقف إطلاق النار أمورا من بينها ما يلي:

(أ) رفع الحصار المفروض على المدن وتجميع كافة القوات والميليشيات والعناصر المسلحة من جميع الأطراف؛

(ب) إنهاء جميع الهجمات والاعتداءات التي تشن على المدنيين، بمن فيهم الليبيون الذين أجبروا على الفرار من بلدهم؛

(ج) إطلاق سراح جميع السجناء وغيرهم من الأفراد المعتقلين فيما يتصل بالأعمال العدائية الجارية؛

(د) تيسير سبل وصول جميع الوكالات الإنسانية الدولية والعاملين في هذا المجال إلى السكان المدنيين دون قيود أو عوائق.

٦ - يظل حظر السلاح، المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، ساريا في كافة الأراضي الليبية، إلى حين اكتمال الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات العامة.

٧ - يقوم مجلس الأمن في وقت مناسب، لا يتجاوز في أي حال من الأحوال، بدء نفاذ الوقف الشامل لإطلاق النار ونشر آلية فعالة للرصد لها مصداقيتها، برفع التدابير المتصلة بمنطقة حظر الطيران المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١).

٨ - يلتزم الطرفان بأن يطلبا إلى الأمم المتحدة أن تقوم، بالعمل على نحو وثيق مع الاتحاد ومع جامعة الدول العربية، بإنشاء ونشر آلية دولية للرصد تتسم بالفعالية والمصداقية، بما يشمل قوة كبيرة لحفظ السلام، وذلك كي تضطلع بأمور من بينها ما يلي:

(أ) رصد التقيد بوقف إطلاق النار وامتثال الطرفين لالتزاماتهما؛

(ب) توفير الحماية للسكان المدنيين في حدود الولاية المنوطة بها؛

(ج) الاضطلاع بمهام أخرى ذات صلة من بينها دعم عملية الانتقال وبناء السلام.

٩ - يصدر مجلس الأمن الإذن بالآلية المشار إليها أعلاه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتزود الآلية بجميع الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بفاعلية.

١٠ - توضع إلى حين الاضطلاع بعملية النشر المتوخاة أعلاه ترتيبات مؤقتة تشمل إنشاء ونشر بعثة دولية يقوم مجلس الأمن بإصدار ولايتها أو الإذن بها بموجب الفصل السابع من الميثاق.

١١ - يربط وقف إطلاق النار بعملية سياسية تأتي بعد تحقيقه وتبدأ بفترة انتقالية يتفق عليها وتشمل كافة الأطراف وتتوج بانتخابات ديمقراطية تمكن الشعب الليبي من اختيار قادته بحرية.

الترتيبات المتصلة بالفترة الانتقالية

١٢ - يلتزم الطرفان، في أعقاب الحوار الوطني، بتحديد فترة انتقالية يضطلع فيها بالإصلاحات اللازمة لتحقيق آمال الشعب الليبي.

١٣ - تتوج الفترة الانتقالية بانتخابات ديمقراطية تمكن الشعب الليبي من اختيار قادته بحرية وتخضع تلك الانتخابات للمراقبة الدولية.

١٤ - تستند الفترة الانتقالية إلى المبادئ التالية:

(أ) الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛

(ب) شمول كافة الأطراف لتأمين مشاركة جميع الجهات المعنية؛

(ج) الأخذ بتوافق الآراء كوسيلة لتوفير الدعم الواسع النطاق للقرارات التي ستتخذ في الفترة الانتقالية.

١٥ - تستلزم الفترة الانتقالية نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة تشكل فور اختتام الحوار الوطني، وإلى مؤسسات أخرى يتفق عليها. وتدار الفترة الانتقالية بما يكفل مشاركة كافة الأطراف.

١٦ - يحدد ميثاق دستوري مؤقت مهام الفترة الانتقالية وطولها، وكذلك المؤسسات الخاصة بهذه الفترة وتكوينها ومهامها وسلطاتها.

١٧ - تتولى مؤسسات الفترة الانتقالية وضع واعتماد مشروع دستور وكذلك التشريعات اللازمة لتيسير المهام في تلك الفترة، وإتمام الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تعالج الأسباب الجذرية للأزمة الليبية.

١٨ - يكتمل الحوار الوطني في فترة أقصاها ٣٠ يوما، ما لم يقرر الطرفان وغيرهما من الجهات المعنية خلاف ذلك.

تدابير بناء الثقة والتدابير الأخرى المصاحبة لها

١٩ - يلتزم الطرفان بالعمل على تضميد الجراح وتحقيق المصالحة الوطنية، بما يشمل النظر في إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة.

٢٠ - يلتزم الطرفان بالاتفاق على قانون للعفو عن الأعمال والإساءات الأخرى التي ارتكبت في أثناء النزاع الجاري، واعتماد ذلك القانون. ويتفق على نطاق القانون وطرائقه في أثناء الحوار الوطني.

٢١ - يلتزم الطرفان بالامتناع عن نشر رسائل تثير الكراهية وتحض على العنف، وعن أي أعمال أخرى يمكن أن تضر بالمصالحة بين الليبيين.

٢٢ - يلتزم الطرفان بأن يطلبا إلى مجلس الأمن إلغاء تدابير تجميد الأصول المنصوص عليها في القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، بما يحقق مصلحة الحكومة المؤقتة.

دور المجتمع الدولي

٢٣ - يلتزم المجتمع الدولي، الذي يمثله الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، بأن يدعم العملية والاتفاقات التي يجري التوصل إليها فيما بين الجهات الليبية المعنية.

٢٤ - ينتظر من المجتمع الدولي أن يقوم في هذا الصدد بالخطوات التالية:

(أ) نشر مراقبين للتحقق من الامتثال لوقف الأعمال العدائية المشار إليه أعلاه؛

(ب) وضع آلية رصد دولية فعالة لها مصداقيتها وقوة لحفظ السلام للتحقق من وقف إطلاق النار وحماية السكان المدنيين واتخاذ الخطوات الأخرى المطلوبة لإتمام عملية السلام في ليبيا بنجاح؛

(ج) دعم تنفيذ المهام الانتقالية، بوسائل من بينها توفير ما يلزم من خبرات ومن مشورة؛

(د) تيسير تزويد السكان الليبيين بالسلع الغذائية الأساسية وبالأدوية؛

(هـ) تيسير رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا، وبخاصة إلغاء تدابير تجميد الأصول الليبية في الخارج، من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الماسة ودعم عمل المؤسسات الانتقالية وغير ذلك من الأولويات ذات الصلة؛

(و) اتخاذ تدابير من بينها فرض جزاءات على جميع من يعمل على تقويض العملية الانتقالية.